

مصر

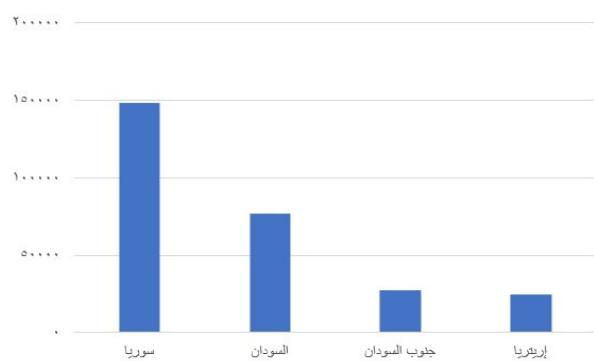
٢٠٢٣ يونيو

دخل مصر أكثر من ٢٥٠،٠٠٠ لاجئ سوداني منذ منتصف أبريل. توفر المفوضية المياه ومستلزمات النظافة الشخصية على المعبر. التسجيل السريع يضمن الوصول الأسرع للخدمات.

تقوم المفوضية بتسجيل وتوثيق وتحديد وضع اللاجئين وطالبي اللجوء بالنيابة عن الحكومة المصرية، كما تسهل حصولهم على الحماية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

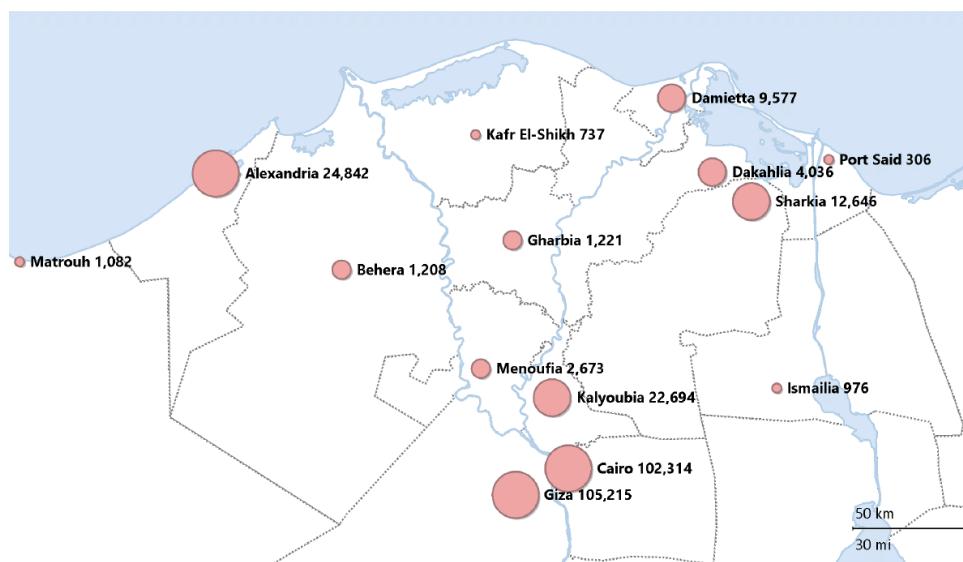
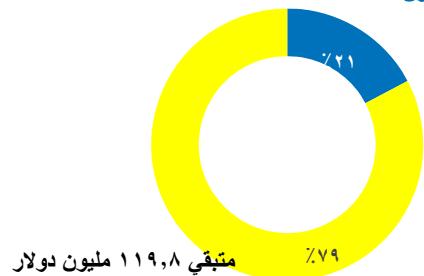
تستضيف مصر ٢٩٩،١٦٧ لاجئاً وطالباً جائعاً. يتواجد معظمهم في المناطق الحضرية بالقاهرة الكبرى والساحل الشمالي.

عدد الأشخاص المعنين (حتى ٣١ مايو) بلدان الأصل الأربع الأولى



التمويل (حتى ١٥ يونيو)
٤١٥ مليون دولار

هي الميزانية المطلوبة لمكتب مصر
تم تمويل ٣١،٦ مليون دولار



تواجد المفوضية

الموظفين:

٤٢ موظف دولي
٢٢ موظف مصرى

المكاتب:

- ١ مكتب في القاهرة
- ١ مكتب تسجيل بالجيزة
- ١ مكتب ميداني بالإسكندرية

السياق

تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر منذ عام ١٩٥٤ بعد أن وقعت الحكومة المصرية والمفوضية مذكرة تفاهم. في إطار مذكرة التفاهم هذه، تقدم المفوضية خدمات الحماية بما في ذلك جميع جوانب التسجيل والتوثيق وتحديد وضع اللاجي وإعادة التوطين لأولئك الذين نزحوا قسرًا.

أعلنت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٩ التزاماً بإنشاء إطار تشريعي محلي للجوء، وتقوم المفوضية بدعم بناء القدرات لدعم التقدم في مشروع قانون اللجوء.

تعمل المفوضية في مصر من خلال ثمانية شركاء وهم: هيئة كير، وكاريتراس، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، والمؤسسة المصرية لدعم اللاجئين، ومنظمة جميع القديسين/مصر الملاجأ، وهيئة إنقاذ الطفولة الدولية، وتيير دي زوم ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).



الأنشطة الأساسية

الحماية

▪ الاستقبال والمشورة

تستقبل المفوضية في مصر أكثر من ألف لاجئ وطالب لجوء في مكاتبها كل يوم عمل. إحدى نقاط الاتصال الأولى مع المفوضية هي مناطق الاستقبال في القاهرة الكبرى والإسكندرية. هناك، يقوم موظفو الحماية بتقديم المشورة للاجئين وطالبي اللجوء الذين يتجهون إلى المفوضية.

بالإضافة إلى مناطق الاستقبال في مكاتب المفوضية، يتتوفر لللاجئين عدة طرق أخرى للوصول إلى المفوضية. وهذا يشمل خط معلومات المفوضية في القاهرة والإسكندرية. يوفر موظفو خط معلومات المفوضية تبادل المعلومات والمشورة وتحديد مواعيد التسجيل للاجئين وطالبي اللجوء من الأحداث إلى الخميس بسبع لغات (العربية والتجريبية والأمهرية والفرنسية والأورومو وإنجليزية والصومالية). يتم التواصل ذي الاتجاهين مع اللاجئين خلال الزيارات المنزلية والمنطوية والمناقشات الجماعية ذات موضوعات محددة ومنصات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمفوضية.

▪ المساعدة القانونية

لدى اللاجئين وطالبي اللجوء الحق في إمكانية الوصول إلى سبل الإنصاف والتمثيل القانوني من خلال محامي شركاء المنظمات غير الحكومية. تدعى المفوضية السلطات المحلية للإفراج عن المحتجزين نتيجة لمخالفات تتعلق بالإقامة وتتواصل معهم للوصول إلى الأشخاص المحتجزين الذين قد يحتاجون إلى الحماية الدولية.

■ الحماية المجتمعية

تقدم المفوضية وشركاؤها الدعم المستهدف للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدارة الحالات الفردية، والدعم النفسي الاجتماعي المجتمعى، والاستجابة لحالات الطوارئ. كما تنظم المفوضية اجتماعات توعية مع اللاجئين وطالبي اللجوء، فضلاً عن الحوار المجتمعى والمناقشات الجماعية ذات الموضوع المحددة والتوعية بالخدمات التي تقدمها المفوضية وشركاؤها.

■ الحماية المجتمعية – التواصل مع المجتمعات

تنبني المفوضية برامجاً فعالة للتواصل مع المجتمعات. يقوم مكتب المفوضية بتوفير المعلومات عن الخدمات التي تقدمها المفوضية وشركاؤها لللاجئين وطالبي اللجوء.

تستخدم المفوضية قنوات اتصال مختلفة للوصول إلى الأشخاص الذين يخدمهم والحصول على ملاحظاتهم. يسترشد هذا جزئياً بالسياق الذي تعمل فيه المفوضية في مصر، والتي تشمل سماتها الرئيسية عدداً كبيراً من سكان المناطق الحضرية من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يأتون من أكثر من ٥٠ دولة ويتشاركون في جميع أنحاء المحافظات المصرية. وتتشكل أيضاً من خلال الاحتياجات المعلوماتية للاجئين وطالبي اللجوء وقنوات الاتصال المفضلة لديهم.

توجد آلية سرية لتقديم الشكاوى وتلقي التعليقات من اللاجئين وطالبي اللجوء للإبلاغ عن سوء السلوك، بما في ذلك الفساد والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من قبل الموظفين والشركاء من المنظمات غير الحكومية، كعنصر رئيسي في مساعدة المفوضية تجاه المجتمعات المتضررة. تشمل قنوات الإبلاغ السرية البريد الإلكتروني وصناديق الشكاوى والخط الساخن للمفوضية.

■ حماية الطفل

تركز برامج حماية الطفل في المفوضية على الأطفال المعرضين لخطر سوء المعاملة والإهمال والعنف والاستغلال. لا يزال الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم يمثلون إحدى الفئات المستضعفة الرئيسية للأطفال اللاجئين. تجري المفوضية تقييمات المصالح الفضلى وتعطى الأولوية لحماية ومساعدة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين لخطر عبر جميع البرامج من خلال أنشطة الوقاية والاستجابة والخدمات المتخصصة.

بالإضافة إلى توفير خدمة حماية الطفل المباشرة، تتعاون المفوضية مع النظار المحليين للدعوة إلى إدراج الأطفال اللاجئين في الخدمات المحلية لحماية الطفل. تعمل المفوضية مع وزارة التضامن الاجتماعي لضمان مراعاة الأطفال اللاجئين في مشروع قانون الرعاية البديلة الوطني. علاوة على ذلك، تعلم المفوضية مع يونيسف والمنظمة الدولية للهجرة لدعم النظار الحكوميين في بدء تنفيذ الدليل الإجرائي لحماية ومساعدة الأطفال في الحراك المتعلق بإجراءات دخولهم الأخذة بعين الاعتبار أوجه الحماية.

■ العنف القائم على النوع الاجتماعي

في مصر، تشمل أنشطة الوقاية الخاصة بالمفوضية مناهج متعددة القطاعات بما في ذلك الأنشطة المجتمعية، وجلسات التوعية القانونية، ومبادرات تمكّن المرأة، والعلاج بالفن. تقدم المفوضية وشركاؤها مساعدة مخصصة ودعماً نفسياً اجتماعياً للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي ولأولئك الذين عانوا أو شهدوا الصراع أو العنف أو الصدمات.

التسجيل

في مصر، تم تقويض عملية التسجيل من قبل الحكومة المصرية إلى المفوضية بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة في عام ١٩٥٤. على مر السنين، شمل التسجيل مجموعة من البيانات الحيوية مثل مسح قرحة العين وبصمات الأصابع. فضلاً عن تسهيل الوصول إلى الخدمات، يسمح التسجيل للاجئين وطالبي اللجوء بتقديم إقامتهم في مصر والحصول على تصريح إقامة قابل للتجديد يمنحهم حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد.



تحديد وضع اللاجيء

تستخدم المفوضية في مصر بشكل استراتيجي تحديد وضع اللاجيء لتعزيز مزايا الحماية لعدد كبير من طالبي اللجوء مع الحفاظ على سلامة نظام اللجوء. في عام ٢٠٢٢، أنتهت المفوضية في مصر من البت في أكثر من ١١٠،٠٠٠ قرار بشأن تحديد وضع اللاجيء ليصبح المكتب الأكثر إصداراً لنتائج تحديد وضع اللاجيء على مستوى العالم. في عام ٢٠٢٣، سُتعطى الأولوية للطلبات التي تعتبر أن لا أساس لها من الصحة أو المتعدة بشكل واضح، مما يحافظ على مساحة الحماية في مصر لمقدمي طلبات الحماية الدولية الفعليين. تسعى المفوضية جاهدة للبت في القرارات المتعلقة بوضع اللاجيء على الفور، وتمكين الأفراد من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن مستقبلهم، سواء كانوا لاجئين أو من خلال طرق بديلة مثل برنامج العودة الطوعية والعودة إلى الوطن التابع للمنظمة الدولية للمigration.

التعليم

تدعو المفوضية إلى تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء في المدارس الحكومية. حالياً، يتمتع مواطنو سوريا والسودان وجنوب السودان واليمن بامكانية الوصول إلى النظام الحكومي على قدم المساواة مع المصريين. بالتزامن واستناداً إلى الاحتياجات التي حدتها الحكومة المصرية، توفر المفوضية تدريب المعلمين، وتدعم تجديد المدارس وتزويدها بالمعدات والأثاث وغيرها من الصوريات لمساعدة المرافق المصرية في استيعاب اللاجئين. علاوة على ذلك، تقدم المفوضية منحاً تعليمية للمساهمة في الرسوم المدرسية والزي المدرسي والكتب والأدوات المدرسية والمواصلات.

للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، قدمت المفوضية منحاً تعليمية لأكثر من ٥٦،٠٠٠ طالب لاجئ وطالب لجوء (٥٠٪ إناث) في المدارس الحكومية والمجتمعية والخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم منح تعليمية معززة لحوالي ٨٠٠ طفل من غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم ونحو ٦٠٠ طفل من ذوي الإعاقة.

الحول الدائمة

نظرًا لموقعتها، تعد مصر جزءاً من برنامج إعادة التوطين في سوريا ووسط البحر الأبيض المتوسط. في عام ٢٠٢٢، تم تقديم ٢،٨٣٤ لاجئاً للنظر في إعادة التوطين في بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بينما غادر ١٠١ لاجئاً إلى بلدان إعادة التوطين.

حتى مايو ٢٠٢٣، نجحت المفوضية في مصر في تحديد وتقديم ١١٥ لاجئاً لإعادة التوطين في كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بمتضي ٤٨٪ من التقدم مقابل حصة هذا العام البالغة ٢،٣٥٥. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ١،٥٧٤ فرداً غادروا لإعادة التوطين، بما في ذلك ٣٨٤ فرداً إلى الولايات المتحدة.

تعطي المفوضية في مصر الأولوية للحلول من خلال السماح بالدخول القانوني في دول إعادة التوطين، بما في ذلك المسارات التكميلية. في عام ٢٠٢٢، تمكّن ٨٩١ لاجئاً وطالب لجوء من الوصول إلى هذه المسارات، بما في ذلك التأشيرات (الإنسانية)، ولم شمل الأسرة، والكافلة الخاصة. تم إنشاء شراكة مع منظمة مواهب بلا حدود لاستكشاف فرص تنقل العمالة إلى دول إعادة التوطين. نظمت المفوضية جلسة للتعرف على مسارات تنقل العمالة مع فريق العمل المعنى بسبل كسب الرزق والإدماج الاقتصادي. ثبّلت جهود التأييد لتشمل المنظمات المجتمعية التي يقودها اللاجئون في فريق اتصال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول المسارات التكميلية.

في عام ٢٠٢٢، أعادت المفوضية طوعية ثمانى حالات من بين ٢٢ فرداً إلى كوت ديفوار بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن الحماية الدولية: إنهاء صفة اللاجيء) وسهلت العودة الطوعية لمواطني إثيوبيا غادراً إلى إثيوبيا.

الصحة

تدعم المفوضية الجهود المحلية لتحسين جودة الخدمات الصحية لللاجئين وطالبي اللجوء والمجتمع المضيف في المناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من اللاجئين. لا يزال اللاجئون وطالبو اللجوء يحصلون على الرعاية الصحية العامة الأولية والثانوية والطارئة على قدم المساواة مع المصريين. يدعم مكتب المفوضية تقديم المساعدة الصحية للمرضى المصايبين بأمراض مزمنة، بالإضافة إلى دعم الصحة النفسية والعقلية.

سبل كسب الرزق والإدماج الاقتصادي

تساعد المفوضية اللاجئين وطالبي اللجوء على إعالة أنفسهم وعائلاتهم من خلال توفير التدريب لهم ومساعدتهم في إيجاد سوق لمهاراتهم وسلعهم. يسّرّش العمل في هذا المجال بالعديد من المبادرات الأساسية، ولا سيما الحماية والتّنوع والمساواة والوصول والاستدامة.

تعمل المفوضية أيضًا على تعزيز الإدماج الاقتصادي لأولئك الذين أجبروا على الفرار من ديارهم من خلال الدفاع عن حقوقهم في العمل وبناء سبل كسب الرزق لهم من خلال البرامج الموجهة نحو السوق.

التدخلات النقدية

تقوم المفوضية منحًا نقدية شهرية غير مشروطة لللاجئين وطالبي اللجوء من الفئات الأكثر ضعفًا لتوفير الحماية والمساعدة ومنع اللاجئين من اللجوء إلى البيات التّأسلم الضار. في عام ٢٠٢٣، قررت المفوضية في مصر زيادة عدد الأسر (أكثر من ١٣,٢٠ أسرة في عام ٢٠٢٢) التي حصلت على المساعدة النقدية متعددة الأغراض بنسبة ٢٩٪ من أجل التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع التضخم على المستفيدين. يتناسب هذا القرار مع النتائج التي توصلت إليها عملية مراقبة ما بعد التوزيع في نهاية عام ٢٠٢٢، والتي تُظهر أن المساعدة النقدية مكنت جموع المستفيدين تقريبًا (٩٧٪) من تحمل تكاليف الأغراض/الخدمات التي لم يتمكنوا من تحملها قبل استلام المساعدة النقدية.



المعلومات المالية

تعرب المفوضية عن امتنانها للدعم البالغ الأهمية الذي قدمه المانحون الذين ساهموا في العمل بمصر وكذلك أولئك الذين ساهموا في برامج المفوضية بأموال مخصصة وغير مخصصة على نطاق واسع.

التمويل المخصص | بالدولار

التمويل المخصص بقيمة تبلغ حوالي ٢٤,١ مليون دولار.



تعرب المفوضية عن امتنانها لمساهمات الجهات المانحة لها، بما في ذلك الجهات المانحة الخاصة والتمويل غير المخصص، لعملياتها في مصر في ٢٠٢٢-٢٠٢٣

